

التكليف الأول \ قضايا بحثية

مراجعة نقدية للدراسات السابقة المنشورة في مجال البحث

- العنوان: حوكمة العمليات الإدارية بجامعة طيبة في ضوء نظام الجامعات الجديد
- المؤلف الرئيسي: الذياي، فيصل بن جعيدان بن مشعان
- كتاب آخرون: الحربي، محمد بن محمد أحمد
- التاريخ الميلادي: ٢٠٢٤
- موقع: المدينة المنورة
- الصفحات: ١٢٠ ١
- رقم MD: ١٤٦٠٠٩٧
- اللغة: عربي
- الدرجة العلمية: رسائل جامعية رسالة دكتوراه
- الجامعة: جامعة طيبة
- الكلية: كلية التربية
- الدولة: السعودية
- مواضيع: العمليات الإدارية | الحوكمة | السياسات التعليمية | الإدارة الجامعية | جامعة طيبة
- رابط: <https://search.mandumah.com/Record/1460097>

المقدمة

يستهلّ الباحث قسم الدراسات السابقة بمجموعة من الأبحاث المتنوعة زمنياً وجغرافياً، إلا أنّ العرض في بحثه يظلّ وصفيّاً أكثر منه نقديّاً. وفيما يلي نستعرض تحليلاً لكل لبعض الدراسات.

التحليل النوعي للدراسات السابقة

١. دراسة (Hoida (2014

تُمثّل هذه الدراسة نقطة مرجعية مهمّة لأنّها تناولت واقع الحوكمة في أربع دول أوروبية (إسبانيا، سويسرا، إيطاليا، المملكة المتّحدة) مع التركيز على آلية اختيار رؤساء الجامعات عبر مقابلات نصف مهيكلة مع ثلاثين رئيساً. وتبرز قوتها في بُعدها المقارن الذي يضع النظام الديمقراطي (انتخاب الرئيس) مقابل التعيين الرسمي، ويكشف مدى تأثيره في الشفافية والمشاركة. إلا أنّ حجم العيّنة محدود نسبياً ولا يسمح بتعميم النتائج حتى داخل أوروبا نفسها، كما أنّ غياب التثبّت الوثائقي من لوائح الجامعات يقلّل من صلابة الاستنتاجات. علاوة على ذلك، فإنّ السياق الأوروبي-بحكم البنية التاريخية للجامعات والحكم الذاتي الراسخ فيها-لا ينتقل آلياً إلى البيئة السعودية، ما يلزم الباحث بالحدّز عند محاولة الاستفادة من نتائجها.

٢. دراسة الزامل (٢٠١٨)

انطلقت الزامل من محاولة مواءمة مبادئ الحوكمة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، فطبقت استبانة من ٣١ عبارة على ٧٤ من القيادات الأكاديمية في ثلاث جامعات كبرى (أمّ القرى، الملك عبد العزيز، الأميرة نورة). قوتها الرئيسة أنّها ربطت الحوكمة بالسياق الوطني الاستراتيجي، لكنّها استبعدت وجهات نظر أصحاب المصلحة الآخرين مثل الطلبة والإداريين، مما قد يضخم تقييماً متفائلاً للأداء الإداري. كما أنّ الاقتصار على ثلاث جامعات كبرى يُبقي النتائج في إطار «النخب المؤسسية» ولا يعكس تحديات الجامعات الناشئة.

٣. دراسة المفيز (٢٠١٨)

ركّزت هذه الدراسة على واقع الحوكمة في الجامعات الحكومية السعودية، واستعانت باستبانة مكونة من ٤٥ فقرة قُدّمت إلى ٥١ عضواً من أعضاء مجالس الجامعات (من أصل

٢٠٤)، موزّعة على خمسة أبعاد: السلطات، الاستقلالية، المساءلة، الشفافية، والمشاركة. قوتها الأبرز أنّها تتعمّق في البُعد الهيكلي للسلطات الجامعية، لكن نسبة الاستجابة (٢٥٪) تفتح باب التحيز لغير المستجيبين. كما لم تُقدّم دلالات عملية (effect size) تُبرز مدى الأثر الحقيقي لكل بُعد، واكتفت بالمعنوية الإحصائية.

٤. دراسة (Westerheijden 2018)

تأتي هذه الدراسة المقارنة لتضع النظامين البريطاني والهولندي جنباً إلى جنب النظام الياباني، مستندة إلى «بطاقة درجة استقلال الجامعة» ومؤشّر الحوكمة المؤسسية. نقطتها القوية أنّها تخرج من الإطار الغربي الخالص وتستدعي النموذج الآسيوي، لكنها معنية أكثر بحوكمة «النظام (macro governance)» لا بحوكمة «المؤسسة (micro governance)»، الأمر الذي يجعل الاستفادة منها في دراسة حالة جامعة واحدة غير مباشرة. كذلك، فهي تُعنى باستقلال الجامعات تنظيمياً وتمويلياً، من دون تحليل تفصيلي لآليات المساءلة الداخلية.

٥. دراسة الرمثي وعيد (٢٠١٩)

طبّقت هذه الدراسة إطار بطاقة الأداء المتوازن على جامعة بيشة، واعتمدت استبانة من ٤٨ فقرة شملت ٣١٢ فرداً من أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية. تُحتسب لها جرّاتها في دمج مفهوم الحوكمة بمنطق بطاقة الأداء، ما يضيف بعداً استراتيجياً على القياس (المالية، العمليات الداخلية، المستفيدين، التعلّم والنمو). غير أنّ طول الأداة قد يسبّب إجهاداً للمستجيبين، وتم جمع كل البيانات ذاتياً، مما يرفع خطر «الانحياز الشائع في الطريقة» (common-method bias).

٦. دراسة الشريف (٢٠١٩)

وسّعت الشريف نطاقها إلى أربع جامعات (أمّ القرى، الملك عبد العزيز، الطائف، الباحة)، وغطّت خمسة أبعاد (الشفافية، المشاركة، المساءلة، المساواة، الاستقلالية) عبر استبانة من ٥٥ فقرة على ٢٤٧ عضواً. قوة الدراسة تكمن في حجم العينة وتنوّع البيئات، بينما يكمن قصورها في اعتمادها على مدركات أعضاء هيئة التدريس حصراً، مع إغفال البُعد المالي

والتنفيذي الفعلي. كما أنّ النتائج وُصفت بأنّها «متوسطة» من دون تحليل لماذا ظلّت هناك فجوات أو كيف يمكن ردمها.

٧. دراسة (Apriyanti 2020)

تبحث هذه الدراسة الإندونيسية في تطوير مؤشرات حوكمة الجامعات الإسلامية عبر دلفاي وخبراء ومقابلات، وقد انتهت إلى ثمانية أبعاد مرتّبة: الاستقلالية، العدالة، المساءلة، ضمان الجودة، الفاعلية والكفاءة، المسؤولية الاجتماعية، البعد غير الربحي، الشفافية. تقدّم هنا إضافة مفهومية نوعيّة في سياق الجامعات الدينية غير الربحية، إلا أنّ قابلية النقل إلى السياق السعودي تحتاج إلى تمحيص لأنّ الدراسة لم تُختبر ميدانياً على جمهور أوسع ولم تربط المؤشرات بمخرجات أداء ملموسة.

٨. دراسة الأحمري (٢٠٢٠)

استهدفت هذه الدراسة جامعة الملك خالد عبر حصر شامل لوكلائها وعمدائها (٥٠ مشاركاً)، وربطت الواقع بدليل حوكمة التعليم العالي في المملكة المتحدة. تتميز بمقاربة مرجعية دولية واضحة، كما أنّها تتناول خمسة معايير رئيسية: الشفافية، المساءلة، المساواة، الحرية الأكاديمية، والمشاركة الفاعلة. غير أنّها تُعيد إنتاج إشكالية الاعتماد على رأي القيادة وحدها، ما قد يجمّل الصورة العامة. كما غاب التحليل المعمّق للفروق «ذات الدلالة العملية»، واكتُفي بالفروق الدلالية الإحصائية.

٩. دراسة الأسمر (٢٠٢٠)

تُعَدّ أكبر الدراسات كمّيّاً (N=1039)، إذ طُبِّقت استبانة خمسينية البند على جامعة أمّ القرى، وغطّت أبعاد الأنظمة والقوانين، الشفافية، المساءلة، المشاركة، والرؤية الاستراتيجية. تشكّل قوتها الرئيسية في الحجم الضخم للعينة الذي يرفع الثقة الإحصائية، بيد أنّ الدراسة لم تستخدم التوزيع الطبقي الدقيق لتمثيل التخصّصات، ما قد يخلق تحيّزاً نحو الأقسام الأكبر عدداً. كما ركّزت بالكامل على الإدراك الذاتي دون الرجوع إلى وثائق أو بيانات أداء فعلي.

١٠. دراسة الروضان (٢٠٢٠)

عالجت الروضان حوكمة كلية التربية بجامعة القصيم مستخدمة مقياس مجلس آسيا للأوراق المالية (CLSA) بعد تكييفه. تمتاز بتبنيها أداة عالمية، لكنها اقتصرت على ٩٥ مشاركاً من كلية واحدة؛ وبالتالي لا تعكس واقع الجامعة كلّها. كما لم تُجرِ اختبارات صدق محتوى متعمّقة بعد التكيف الثقافي، الأمر الذي قد يؤثر في صلاحية الأداة.

١١. دراسة الشمري (٢٠٢١)

أخيراً، تستند هذه الدراسة إلى معايير الاعتماد المؤسسي لهيئة تقويم التعليم، وتُقيّم توافر متطلبات معيار الحوكمة في جامعة حفر الباطن عبر استبانة من ٤٣ فقرة شملت ٢٣٥ عضواً. ما يحسب لها أنّها تربط الحوكمة مباشرة بمعايير الاعتماد، إلا أنّ تحليلها ظلّ وصفيّاً مع غياب نماذج سببية تُظهر العلاقات بين المتغيرات. كما برز انحياز الجنس (تفوق الذكور) دون تفسير اجتماعي أو مؤسسي.

تقييم بنية قسم الدراسات السابقة وعرضه

مقياس التقييم	ملاحظات نقدية	أثرها على جودة القسم
منهجية العرض	سردٌ تقليدي يبدأ بالأجنبية ثم العربية دون تسلسل زمني أو موضوعي واضح.	يقلّ قدرة القارئ على المقارنة الممنهجة أو تتبّع تطوّر الأفكار.
التلخيص	تم الاكتفاء بذكر الأهداف والأدوات والنتائج في فقرة واحدة لكل دراسة.	غابت التفاصيل المنهجية (حجم العيّنة، التحكم في المتغيرات، صدق وثبات الأداة) ممّا يصعب الحكم الدقيق على جودة الدراسات.
التحليل	القسم يقدّم "وصفاً" أكثر من "نقد".	يعجز عن إبراز مواضع القوّة أو قصور الأدبيات، وبالتالي لا يُمَهّد جيداً لمشكلة البحث الحالي.
التكامل	لا يوجد ربط أفقي بين الدراسات (مقارنات، اتجاهات مشتركة، تعارضات).	يخسر القارئ رؤية الصورة الأكبر؛ تظهر الدراسات وكأنها جُزُر منفصلة.
الإحالات	غياب رقم الصفحة، أحياناً سنة النشر بالخطأ، وعدم تبويبها وفق أسلوب موحد.	يُضعف الدقّة العلميّة ويصعّب الرجوع للمصدر.

الانتقال إلى الفجوات	تم توفير فقرة مقارنة نهائية، لكنها إجمالية وعامة.	يحتاج الباحث إلى تحويل الوصف إلى حجج منطقية تُبرّر دراسته.
-------------------------	--	---

الخلاصة: قسم الدراسات السابقة يلبي الحد الأدنى من "التغطية" لكنه لا يفي بمتطلبات "المراجعة النقدية" التي ينبغي أن تدمج الوصف بالتقييم وتُبرز الفجوات بوضوح.

تحليل نقدي للدراسات السابقة

#	الدراسة	التصميم والمنهج	نقاط القوة	نقاط الضعف
1	Hoida, 2014 (أوروبا)	مقابلات مع ٣٠ رئيس جامعة	مقارنة دولية نادرة . تقصي آلية انتخاب الرؤساء يعمق فهم الحكومة الديمقراطية.	حجم عينة صغير جداً لتعميم النتائج. غياب تحليل وثائقي يعضد أقوال الرؤساء. الثقافة الأوروبية لا تنطبق مباشرة على الخليج.
2	الزامل، ٢٠١٨	استبانة ٣١ فقرة (N=74)	ربط الحكومة برؤية ٢٠٣٠ يعزّز المعاصرة.	اعتماد كامل على رأي القيادات؛ لا طلاب ولا موظفون. جامعات فقط تمثيل محدود. لم تُسجّل خصائص العينة (الجنس/الرتبة) تفصيلياً.
3	المفيز، ٢٠١٨	استبانة ٤٥ فقرة (N=51 من ٢٠٤)	تناول خمسة أبعاد (سلطات، استقلالية... الخ) شامل نسبياً.	استجابة ٢٥٪ فقط تفتح احتمال التحيز. غير المستجيب. افتقرت للدلالة العملية (Practical Significance).

4	Westerheijden, 2018	مقارنة منهجية بين اليابان/أوروبا	بطاقة درجة الاستقلال مؤشر مبتكر.	تركيز على الأنظمة الكلية لا المؤسسية؛ فائده محدودة لدراسة جامعة واحدة.
5	الرمثي وعيد، ٢٠١٩	استبانة ٤٨ فقرة (N=312)	دمج أبعاد بطاقة الأداء المتوازن بالحوكمة خطوة إبداعية.	استبانة مطوّلة تعني احتمال إجهاد استجابات. لم يُختبر تأثير الانحياز الذاتي (Common Method Bias).
6	الشريف، ٢٠١٩	استبانة ٥٥ فقرة (N=247)	شملت أربع جامعات، عيّنة كبيرة نسبياً.	جميع البيانات ذاتية؛ لا يوجد توثيق أو مستندات لدعم النتائج. تجاهل البعد المالي رغم ذكره في الأهداف.
7	Apriyanti, 2020	أسلوب دلفاي + استبيان خبراء	صمّمت مؤشرات حوكمة إسلامية مبتكرة.	تركيز على جامعة واحدة؛ قابلية النقل ضعيفة. غياب تجريب ميداني للمؤشرات على جمهور أوسع.
8	الأحمري، ٢٠٢٠	حصر شامل للقيادات (N=50)	مقارنة بمعايير المملكة المتحدة تضيف معياراً مرجعياً.	لا يوجد تحليل فروق جوهرية (Effect Size). الاعتماد على رأي القيادة فقط؛ قد يُجمل الواقع.
9	الأسمر، ٢٠٢٠	استبانة ٥٠ فقرة (N=1039)	عيّنة ضخمة ترسّخ المصادقية الإحصائية.	عدم استخدام طبقات لتمثيل التخصصات خلق عدم توازن.

				التركيز على "الإدراك" لا الأداء الفعلي.
10	الروضان، ٢٠٢٠	مقياس CLSA (N=95)	تكييف أداة عالمية للبيئة السعودية.	غابت اختبارات صدق المحتوى بعد التكييف. اقتصرت على كلية واحدة من جامعة واحدة.
11	الشمري، ٢٠٢١	استبانة ٤٣ فقرة (N=235)	ربط المعيار بمعايير الاعتماد المؤسسي.	اعتمدت على تحليل وصفي، بلا نمذجة علاقات سببية. انحياز الجنس وفق النتائج (لصالح الذكور) لم يُفسّر.

أنماط القوة المشتركة بين الدراسات السابقة:

١. التركيز على مبادئ الشفافية-المساءلة-المشاركة بشكل متكرر مما يُوفّر أساساً نظرياً مستقراً.
٢. اتساع حجم العينات في بعض الدراسات (الأسمر، الشريف) يعطي ثقل إحصائي.

أوجه قصور عابرة في الدراسات السابقة

١. هيمنة الأداة الواحدة (الاستبانة) مما يعطي محدودية في التعمّق والتثبّت.
٢. غياب البُعد الطولي؛ كل الدراسات مقطعية لا تلتقط آثار الإصلاحات على المدى البعيد.
٣. تركّز جغرافي: غالبية البحوث في المنطقة الغربية والوسطى؛ لا تمثيل كافٍ للجامعات الناشئة أو الأهلية.
٤. قلة الدراسات التي تقيس الأثر الفعلي (مخرجات بحثية، جودة خريجين) مقابل "التصوّر الذاتي".

المقارنات الأفقية واستخلاص الفجوات

يتبين من استعراض الدراسات أنّ معظمها اعتمد المنهج الوصفي القائم على الاستبانة، ما يجعل الأدبيات غنيّة بمدرّكات الأفراد وفق منظور نفسي-تنظيمي، لكن فقيرة في الأدلة

(بيانات مالية، مؤشرات أداء بحثي، معدلات توظيف خريجين). كذلك، تغيب الدراسات الطولية التي تلتقط أثر الإصلاحات-وبالأخص صدور «نظام الجامعات الجديد» في ٢٠٢٠- على مدى زمني ممتد. ومع أنّ الشفافية والمساءلة والمشاركة شكّلت القاسم المشترك، فإنّ الأبعاد المتعلقة بالحوكمة الرقمية (e-governance) أو علاقات الجامعات بسوق العمل برزت هامشية.

يُلاحظ أيضاً أن العينات تُركّز حول القيادات وأعضاء هيئة التدريس، مع ندرة إشراك الطلبة أو الشركاء الصناعيين بصورة منتظمة. أمّا جغرافياً فتتكّس الأدبيات في الجامعات العريقة أو الرئيسة، بينما لا تلقى الجامعات الناشئة أو الأهلية إلا اهتماماً محدوداً، الأمر الذي يحصر فهمنا لمدى اختلاف التحدّيات بين الأنماط المؤسسية.

الفجوات البحثية المستخلصة من الدراسات السابقة:

محور فجوة	التوضيح	أمثلة من الدراسات
منهجية	استحواذ المنهج الوصفي/الاستبانة، ندرة دراسات الحالة العميقة أو المزيج (Mixed-Methods).	كل الدراسات ١١ باستثناء Hoida و Apriyanti.
سياق الجامعات الجديد	معظم الدراسات سُبقت صدور النظام (٢٠٢٠) أو لم ترصد تطبيقه العملي بعد.	الزامل، المفيز، الشريف.
مشاركة أصحاب مصلحة متعدّدين	ضعف إشراك الطلبة، القطاع الخاص، الخريجين في القياس.	الأحمري، الروضان يقتصران على القيادة.
مؤشرات أداء ملموسة	غياب تحليلات لبيانات مالية، إنتاج علمي، تصنيفات دولية كدلائل للحوكمة.	جميع الدراسات.
المقارنات الإقليمية	لا توجد دراسة تُقارن بين جامعات سعودية وخليجية/عربية في ظل تشريعات متباينة.	--
البُعد التقني (E-Governance)	تحول الرقمنة لم يُدرس إلا إشارات عابرة؛ لا نماذج قياس.	--

اتجاهات بحث مقترحة لسدّ الفجوات

اتجاه	سؤال/هدف مبدئي	منهج/أداة مقترحة
-------	----------------	------------------

دراسة طويلة بعد تطبيق النظام الجديد	كيف أثر نقل صلاحيات مجلس الجامعة إلى مجلس الأمناء على سرعة اتخاذ القرار وكفاءته عبر خمس سنوات؟	تحليل سلاسل زمنية لقرارات المجالس + مقابلات معمّقة.
حوكمة رقمية	ما درجة نضج منصات ال-e- Governance في الجامعات السعودية، وما علاقتها بالشفافية المدرّكة لدى الطلبة؟	نموذج نضج رقمي + استبيان طلبة + تدقيق مواقع.
قياس الأثر على الأداء البحثي	هل ترتبط درجة تطبيق الحوكمة بإستشهادات Scopus وعدد براءات الاختراع؟	تحليل ارتباطي باستخدام بيانات ثانوية حقيقية.
مقارنة خليجية	ما أوجه التشابه والاختلاف في آليات المساءلة بين الجامعات السعودية والإماراتية بعد ٢٠٢٠؟	دراسة مقارنة؛ تحليل وثائق ولوائح.
منظور أصحاب المصلحة الخارجيين	كيف يقيّم أرباب العمل فعالية الحوكمة في ربط البرامج بسوق العمل؟	مجموعات تركيز مع قطاع الأعمال + مسح خريجين.
تبني المنهج المختلط	تعزيز النتائج الكميّة بمقابلات نوعيّة للكشف عن ديناميات القوة بين المجالس.	Explanatory Sequential Mixed- Methods.

القيمة المضافة للدراسة الحالية

في ضوء ما سبق، يسدّ الباحث الحالي فجوة مركزيّة تتمثّل في غياب دراسات تُحلّل «حوكمة العمليات الإدارية» تحت مظلة نظام الجامعات الجديد، وبالأخص داخل جامعة طيبة التي لم يكن نصيبها—حتى عند صدور الدراسات السعودية المحليّة—سوى إشارات عابرة. وتتميّز الدراسة بأنّها لا تكتفي بقياس المدرّكات، بل تربطها بالمتطلبات الفعلية للتشريع الجديد وما يستتبعه من نقل صلاحيات إلى مجلس الأمناء وتحولات في التمويل والاستقلالية. كما أنّها تتوجّه إلى العمليات الإدارية تحديداً بدل الاكتفاء بالبُعد الأكاديمي، وهو محور ظلّ أقلّ تناولاً.